منظمـــة الصحـــة العالميـــة

المجلس التنفيذي م ت١٠٩/١٥
الدورة التاسعة بعـد المائة ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١
البند ٣-١١ من جدول الأعمال المؤقت EB109/15

العنف والصحة

تقرير من الأمانة

١- أفضى العنف في عام ٢٠٠٠ إلى وفاة ١,٧ مليون شخص في العالم. وبسبب نقص الإبلاغ عن جميع حالات الوفاة وعدم كفاية الترصد في هذا الصدد في مناطق كثيرة من العالم، قد يكون الرقم المذكور آنفا أدنى من النسبة الحقيقية للوفيات التي تحدث من جرَّاء العنف. ومن مجموع تقديرات هذه الوفيات، كانت قرابة النصف تعود إلى الانتحار، ونحو الثُّلُث إلى حوادث القتل العمد، والخمس إلى المنازعات المسلحة. وأشارت التقديرات إلى أنه فيما يتعلق بالأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٤٤ عاماً، كان الانتحار هو السبب الخامس المُفضي إلى الوفاة والقتل العمد هو السادس والنزاعات المسلحة هي السبب الحادي عشر. وتشير التقديرات إلى أن معدلات القتل العمد أعلى في المجتمعات المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل في حين أن معدلات الانتحار أعلى في المجتمعات المرتفعة الدخل.

٢- على أن أعداد الناس الذين يتعرضون للعنف دون أن يفقدوا حياتهم هي أعداد أكبر ممن يتوفون من جرائه. ويتعرض زهاء ٤٠ مليون طفل للإيذاء والإهمال كل عام؛ ويشكل المراهقون والشبان البالغون الضحايا كما أنهم المرتكبون الرئيسيون للعنف المُمارس بين الأشخاص في كل مناطق العالم؛ ويتسبب الاغتصاب والعنف المنزلي في فقد النساء اللائي في سن الإنجاب ما يتراوح بين ٥٪ و١٦٪ من سنوات عمرهن المقضية مع التمتع بالصحة، واستناداً إلى ما تبينه الدراسات، تعاني نسبة تتراوح بين ١٠٪ و٥٠٪ من النساء من ممارسة العنف البدني ضدهن على أيدي رجال يعاشرونهن خلال دورة حياتهن.

٣- وبالإضافة إلى ملايين الوفيات والإصابات البدنية التي يسببها العنف كل عام فإنه قد تترتب عليه آثار صحية ونفسية عميقة بالنسبة للضحايا ومرتكبي العنف وشهوده، من بينها الإصابة بالأمراض النفسية، واضطرابات السلوك والمشاكل الإنجابية والجنسية، ويمثل بعض هذه المشاكل ذاته سبباً لارتكاب المزيد من العنف. وتترتب على العنف تكاليف ضخمة. وإلى جانب التكاليف المالية السنوية لنظم الرعاية الصحية التي تقدَّر بمليارات الدولارات الأمريكية، يتسبب العنف حتى في تكاليف غير مباشرة وبشرية أكبر ينجم عنها إصابة النسيج الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المحلية في كافة أنحاء العالم بأضرار لا حد لها.

٤- وقد أشار إعلان الأمم المتحدة الخاص بالألفية الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قمة الألفية (نيويورك، ٦-٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠) إلى أن للرجال والنساء والأطفال الحق في أن يعيشوا حياتهم في حرية ودون خوف من العنف أو القمع أو الظلم. وأعلنت جمعية الصحة العالمية، في القرار ج ص ع ٢٥/٤٩، أن العنف يمثل إحدى مشكلات الصحة العمومية الرئيسية في جميع أنحاء العالم؛ وحثت الجمعية الدول الأعضاء على تقييم مشكلة العنف في أقاليم كل منها، وطلبت إلى منظمة الصحة العالمية أن

تضع خطة عمل من أجل منع العنف. وأقرت جمعية الصحة العالمية خطة العمل لاحقاً، ودعت إلى مواصلة تطويرها (القرار ج ص ع٥٠-١٩). كما دعت الجمعية، في قرار منفصل، (ج ص ع٥١-١٨) إلى اتخاذ إجراءات صحية عمومية منسقة بشأن الألغام المضادة للأفراد.

٥- وشملت استجابات منظمة الصحة العالمية لهذه القرارات إعداد أول تقرير عالمي عن العنف والصحة. ويرمى هذا التقرير إلى إذكاء الوعي بجوانب الصحة العمومية المتصلة بالعنف، وهو يسلط الأضواء على المساهمات التي يمكن أن تُسهم بها الصحة العمومية في فهم مشكلة العنف والوقاية منها. وقد أسهم في إعداد التقرير زهاء ١٠٠ خبير من جميع أنحاء العالم وراجعه ٦٠ خبيراً آخر من جميع الأقاليم التابعة لمنظمة الصحة العالمية. وسيصدر التقرير في عام ٢٠٠٢ مصحوباً بوثيقة موجزة مُعدَّة من أجل واضعي السياسات العامة.

٦- ويصف التقرير كيف تُسهم شبكة معقّدة من العوامل على المستويات الفردية والأسرية والمجتمعية والاجتماعية في إحداث العنف. ومن هذه العوامل العقاب القاسي، وعدم مراقبة الأطفال والإشراف عليهم، ومشاهدة حوادث العنف، والاتجار بالمخدرات، والحصول على الأسلحة النارية، وإدمان المشروبات الكحولية والمخدرات، وانعدام المساواة بين الجنسين، وفي الدخول، والمعايير التي تشجِّع على العنف كسبيل لحل المنازعات.

٧- والعنف أمر يمكن توقّيه. ويؤكد الاختلاف الكبير في معدلات العنف بين الأمم، وداخل كل منها وبمرور الوقت أن العنف ينجم عن عوامل اجتماعية وبيئية يمكن تغييرها (على سبيل المثال، تقبّل ظاهرة العنف اجتماعياً). وبالإضافة إلى ذلك، هناك أدلة متزايدة على أن التدخلات المعدَّة إعدادا جيداً والمنفَّذة بعناية (على سبيل المثال، الزيارات المنزلية وتدريب الوالدين) يمكن أن تحول دون حدوث العنف كما أنها تتسم بالمردودية.

٨- وتتزايد المعارف عن حجم العنف وأسبابه زيادة مطردة، إلا أنه لا يزال يتعين بذل الكثير من الجهود في هذا المجال في البلدان المتقدمة والبلدان النامية، على حد سواء. وبمساعدة مختلف البلدان على تنفيذ برامج وبحوث الترصد الوبائي يمكن للصحة العمومية أن توفر القاعدة العلمية اللازمة التي يمكنها من خلال البحوث الرامية إلى فهم الأسباب الجذرية للعنف وتقييم التدابير الوقائية أن تحفز عملية استحداث تدخلات فعالة في هذا المجال.

٩- وستقوم منظمة الصحة العالمية بتوجيه الجهود العالمية المبذولة في مجال الصحة العمومية من أجل توقي العنف. وعلى أساس القرائن المقدمة في التقرير العالمي عن العنف والصحة ستضع إطاراً من أجل تيسير تنفيذ وتنسيق أنشطة متعددة التخصصات من أجل توقي العنف ومعالجة ورعاية ضحاياه. وتتمثل مهمة منظمة الصحة العالمية فيما يلي:

- في مجال الترصد، وضع معايير لجمع البيانات عن جميع أنواع العنف وعواقبها البدنية والنفسية الاجتماعية وتيسير جمع هذه البيانات؛

- في مجال البحوث، التكليف بإعداد البحوث، وإجراء البحوث التي تتسم بالأهمية بالنسبة لواضعي السياسات العامة، مثل تحليل الأبعاد الاقتصادية للعنف وتوقيه، وإجراء بحوث تقوم على السكان عن خطر العنف المحتمل وعوامل الحماية منه على الصعيدين الاجتماعي والمجتمعي، وفعالية الجهود المبذولة لتوقي العنف، وتوثيق الممارسات الجيدة؛

- فيما يتعلق بتوقي العنف، تعيين الوسائل الناجعة لتوقي العنف تعييناً واضحاً، وتعميم هذه المعارف على أوسع نطاق ممكن، وحفز مشاركة قطاعات متعددة في الأنشطة الرامية إلى توقي العنف؛

- فيما يتعلق بمعالجة ورعاية ضحايا العنف، تعزيز الخدمات والدعم المقدمين إليهم، والنهوض بعملية إصلاح مرافق الخدمات الصحية حيثما تم تدميرها نتيجة للنزاعات المسلحة أو نتيجة للإخفاق الاقتصادي؛

- في مجال الدعوة إلى توقي العنف، إذكاء الوعي بشأن تأثير العنف على الصحة العمومية، وإمكانية الحيلولة دون ارتكابه، وضرورة زيادة الدعم السياسي والمالي المقدم لتوقي العنف بدرجاته الأولى والثانية والثالثة.

١٠- ومن شأن تنسيق الأنشطة عبر الدول والأقاليم أن يعجِّل تعجيلاً كبيراً بالجهود الرامية إلى تحديد وتنفيذ استراتيجيات فعالة لتوقي العنف. ويتطلب إيجاد مجتمعات محلية مأمونة في كافة أنحاء العالم التزاماً من قِبَل قطاعات مختلفة كثيرة على المستويات الدولية والوطنية والمجتمعية من أجل توثيق المشكلة، وبناء قاعدة القرائن الخاصة بها، والتشجيع على تصميم واختبار برامج الوقاية، وتعميم الدروس المستمدة من الخبرات المكتسبة.

١١- وقد اعترف الاجتماع الأول المعني بتعاون الأمم المتحدة من أجل توقي العنف المرتكب بين الأشخاص (جنيف، ١٥-١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١) بالمساهمة التي قدمتها منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بتوفير المشورة والتنسيق العالميين من أجل توقي العنف. وقد مُثِّلت في الاجتماع إحدى عشر هيئة تابعة للأمم المتحدة سعت من أجل تحقيق فهم متبادل لأنشطة توقي العنف داخل مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وتحديد مجالات للتعاون في هذا الصدد. ودعا إعلان مشترك منظمة الصحة العالمية إلى العمل على تسهيل الاضطلاع بأنشطة المتابعة الأولية.

الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

١٢- المجلس التنفيذي مدعو إلى الإحاطة علماً بالتقرير المذكور أعلاه.

= = =